نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعرابه لحله في فصيح الكلام
فيقال لست قائما والثاني نحو قوله • فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك
العواذل • بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب ويظهر
في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان خلافا المجرور بحرف اصلي معدٍّ نحو مررت
بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل
بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه
لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أنّ وأنْ وكي فتحذفها
فلا تقول مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا يجوز مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا
لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله • يسلكن في نجد وغورا غائرا • بالنصب
فالتخريج انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا الا بالعطف على محل نجد وسقط قولهم
لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو
النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه
الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير
مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الى كل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا
الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مسندا فان الحيثية
لم يمنع مانع وامتناع الاحتراز في المجرور بحرف اصلي بقوله المجرد من العوامل اللفظية
غير الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب … الخفاف بانه قد يتفق في بعض
الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم مسندا فالنائب احق واجدر وذلك نحو نعم امراة هند اذ لو قيل
هند نعم امراة لم يجز لان المسند حينئذ يصير عائدا على شيء من الجمل مؤخر انتهى وقد يتفق
بعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مسندا وذلك انهم
اجازوا النيابة في دم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد لا يمنع جر مع امتناع من
احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب ولا تقع احد في الاثبات لان تقول حينئذ مسوغ لذلك
كقوله • اذا احرابه بعثه شان كارفا نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد
وحيث امتنع التقدم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند
فلانه لما لم يحصل بالفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل
له واما قوله ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني
محمول على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة وبين بعلمنا ذلك لا بما ذكر وجوب التانيث
في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل
مع امتناع كفت بهند ثم امتنعت تانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فبالاولى اذا كان مجرورا
بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تاتيهم من اية
وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف
في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى معنى معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث
لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة
بالضمير اي كفى الاكتفاء بهند ورده بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا
للكوفيين الثالث ما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا

نفخ

نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص
لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله
وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائبا بفعله المقدر على ان
الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد
من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما لحصول الفائدة اذا كان مختصا فان الفعل
مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر
فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير المصدر احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر
ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس
بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب ارادا ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت
الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى ظاهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت
قيم القيام وقعد القعود انتهى والحق المنع واما قوله وهو امرؤ القيس الكندي
وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل
بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى ويعتلل هو اي الاعتلال
المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى محذوفة في موضع الحال من الضمير ليتغير به
فيصير مثل يعزه الفعل لانه انما دل على مصدر نكرة محضة وهي حال مخروجة للدليل الدال عليها
وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل
كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت
موازينه الاية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل
لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب
الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال
الاعتذار فقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبهذا التوجيه يوجه
وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الذي اقتضته
الصيغة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة
حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود
او حول دونها ويتيسر النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش
انه اجاز في نحو لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه
ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء
وهو المشهور ونوقض او روي وحيل بينهم وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم
بالرفع وكما روي • وبات حرا الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه
وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي ابن ابي
طالب رضي الله عنهم • يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم • فيكون
المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه
مفعولا له فانه ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقا في شرح لمع ابن
جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة
المنع ان المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابته